Composition of the composition o

> تحقين خُمايِّفِيْ إَلْهِ بَهِكُمْ إِنْ

سنيم دُ. محكم لَك مَدَ مَك مَدَ مَا الطّيّانَ

رئيس مُقرَّات اللَّغة لِعَرَبِيَّة في الجامِعة لِعَرَبِيَّة لِفتوحَة ، الكويتُ عُضومُ اسِل مجمعَ اللّغة لِعرَبيَّة بدِمَثق .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ (١)

الْكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْع.

وأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ (٢) الْأَلِفِ وَاللَّامِ (٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ (٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَاللَّامِ (٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ (٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ (٦) وَعَلَى، وَاللَّامُ، وَحُرُوفِ (٦)

⁽۱) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإبياري (ق١ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

⁽۲) فى «ك»: «وَبِدُخُولِ»، بزيادة حرف الباء.

⁽٣) في «أَ» و«ك» و«ن» وعند السنهوري (ق ٢ب): « . . . الأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

⁽٤) «وهي» ساقطة من: «خ».

⁽٥) عند السنهوري (ق٣ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَمُذْ، وَمُنْدُ» وَمُنْدُ» وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة: «ذكر منها سبعة عشر حرفا، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: لعل، ومتى، وكي». وأما ابن يعلى فقد زاد (ق٨أ): «حَتَّى، وَحَاشًا، وَمُذْ، وَمُنْدُ»، دون ذكر خلا وعدا.

⁽٦) قال الرملي (ص٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفا على مِنْ فيفيد أنها من حروف الخفض، وبالجر عطفا على الألف واللام ؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَم، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ(١)، وَالتَّاءُ(٢).

وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ (٣).

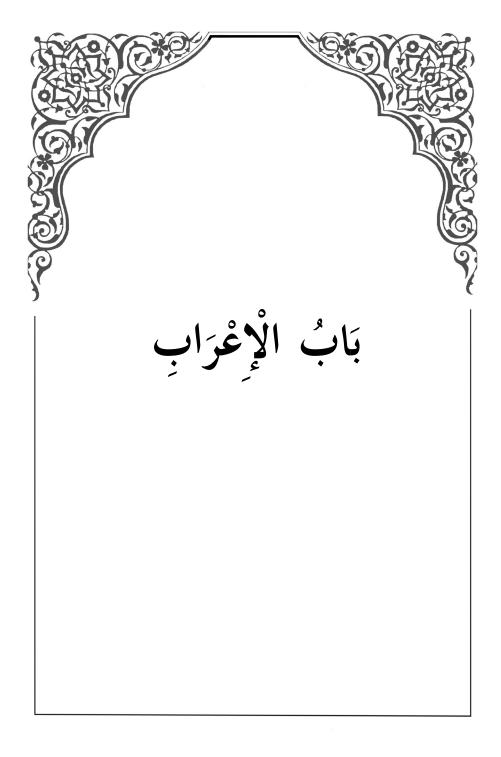
وَالْحَرْفُ: مَالًا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الإسْم، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.



⁽١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق٨أ)، وسيتكرر عنده إسقاط الباء من حروف القسم، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.

⁽٢) عند السنهوري (ق٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.

⁽٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق٠١ب) وأضافها في الشرح قائلًا: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ... ». (ق ١١أ).



بَابُ(١) الْإعْرَابِ

الْإِعْرَابُ: هُوَ (٢) تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِم؛ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَأَقْسَامُهُ (٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَوْمٌ.

⁽١) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا »، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولا لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجرورا بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب». وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإبياري (ق١١) وشرح الكفراوي (ص٢٠).

⁽٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق١١ب) ولا المكودي (ص٤) ولا السنهوري (ق ٨أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص٧٣) ولا الخطيب الشربيني (ص ٧٤) ولا الإبياري (ق١١ب-١١أ).

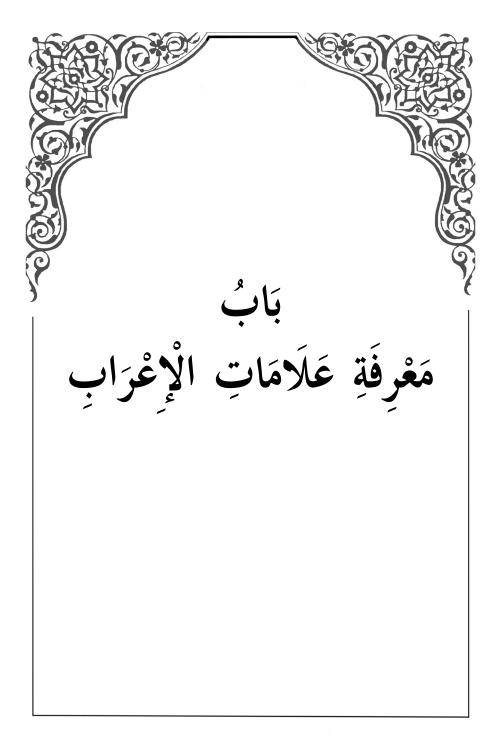
وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص٣) والحلبي (ص٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص٦) والنجم (ق٣ب) والكفيري (ق٢١) والكفراوي (ص٢٠) والونائي (ق٣١أ).

⁽٣) وقع في نسخة البجائي (ق٦أ): «وَأَلْقَائِهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علاماته» اهـ، ووقع عند الرملي (ص٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: و علاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.





بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِف، وَالنُّونُ.

فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ^(۱)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُفْرَدِ^(۱)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي (٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَفِي الْأُسْمَاءِ الْخَمْسَةِ (٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ (٥)، وَحَمُوكِ (٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالِ.

(١) عند ابن يعلى (ق٦٦أ): «فِي الإسْمِ المُفْرَدِ مُطْلَقاً» اهـ، قال: «وقوله مطلقا، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق٦٦ب): «وَجَمْع التَّكْسِيرِ مُطْلَقاً».

(٣) في «ل» و «خ» وعند السنهوري (ق ١ ١ ب): «إذا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص٧٧): «وفي بعض النسخ: إذا».

(٤) قال الرملي (ص٧٩): «وفي بعض النسخ: السِّتَّةِ». وورد النص عند ابن يعلى (ق٧١أ): «وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخُمْسَةِ المُعْتَلَّةِ المُضَافَةِ».

(٥) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٧١أ) والسنهوري (ق١١ب): «أُخُوكَ وَأَبُوكَ».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَشْيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً ('). وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ المُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ المُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ بِهِ: ضَمِيرُ تَشْيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ (')، أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّةِ الْمُخَاطَبَةِ. وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَحَذْفُ النُّون.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ^(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ(٦)،

⁽١) في نسخة ابن يعلى (ق ١١٨) ورد نص الآجرومية كالآتي: «وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ: كَلَّا فُعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَقَامَتِ المَوْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثم قال شارحا: «هكذا أثبت النص في بعض النسخ، وفي بعضها: وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْع فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

⁽٢) في «ك»: «ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ضَمِيرُ الجَمْع».

⁽٣) عند السنهوري (ق١٣ب): «وَفِي جَمْعِ َالتَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة: في.

⁽٤) في «ز» و«س» و«ل» و«ن» و«ن» وعند السنهوري (ق١١أ) والونائي (ق٣٦ب): «وَفِي الْفِعْلِ المُضَارِع»، بزيادة كلمة: في.

⁽٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لا توجد عند المكودي (ص٥).

⁽٦) قال الرملي (ص٨٦): «وفي بعض النسخ: السُّنَّةِ».

نَحْوُ(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ (٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٣).

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ. وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّشْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.

وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ^(٤) الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ^(٥) النُّونِ.

⁽۱) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبرا لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، ويصح نصبه على كونه مفعولا لفعل محذوف، تقديره: أعني نحو، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص٣٦، ٤٤).

⁽٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق٩١ب) والمكودي (ص٦) والأزهري في إعرابه (ق٦ب) والنجم (ق٦أ) والكفيري (ق٥٣أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».

قال المكودي: «فأخاك مفعول برأيت، وأباك معطوف عليه» اهـ. وجاء النص عند الونائي (٢٤): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكِ وَفَاكَ وَذَا مَالِ».

⁽٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق١٤ب) ولا المكودي (ص٦) ولا الكفيري (ق٣٠أ) ولا الونائي (ق٢٠أ).

⁽٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص٤) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١١) والخطيب الشربيني (ص٤٩) والإبياري (ق٢٦ب): «في الْأَفْعَالِ الخمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.

وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق٢٦أ) ولا المكودي (ص٦) ولا السنهوري (ق٥١أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٧أ) ولا النجم (ق٦٠) ولا الكفيري (ق٣٦أ) ولا الكفراوي (ص٣٣) ولا الونائي (ق٤٢أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص٨٩).

⁽٥) في «ك» وعند السنهوري (ق٥١ب) والنجم (ق٦ب): «بِثُبُوتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامًاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا (١) الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْاَسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)، وَجَمْعِ النَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢). الْمُؤَنَّثِ السَّالِم (٣).

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ في ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي (٤) التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْع (٥).

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ.

وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِر.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي (٦) الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

⁽١) في «أ» وعند المكودي (ص٦): «وَأَمَّا» بالواو بدلا من الفاء.

⁽٢) في «خ»: «وفي جَمْع التَّكْسِيرِ»، بزيادة كلمة «في».

⁽٣) في «خ» و«ل» و«ن»: «وَفِي جَمْع المُؤَنَّثِ السَّالِم»، بزيادة كلمة «في».

⁽٤) كلمة «في» لا توجد في «أ» و«زَ» و«س»، وليستَ عند الكفراوي (ص٣٤).

⁽٥) في «ع» و«ن» وعند الإبياري (ق٩٦أ): «وَفِي الجَمْع»، بزيادة كلمة في.

⁽٦) في «ع» والونائي (ق٢٦ب): «في موضعين: في الفعل...».

المُعْتَلِّ الْآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ^(١) الَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ^(٢) النُّونِ.

(۱) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلبي (ص٠٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١٢ خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشربيني (ص٩٩): «وَفِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق٨١ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٥٠) ولا النجم (ق٧٠) ولا الإبياري (ق٣٦أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا الونائي (ق٢٢أ).

(٢) في «أ» و «ك» و «ل»: (بِثُبُوتِ».

فَصْلُ (١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ (٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ، وَتُخْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

⁽١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.

⁽٢) قال الرملي (ص٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اهـ، وقال الأزهري (ق٨أ): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٩٩): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» .

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع أرجحية الثانى عنده.

الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرهِ(١).

وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعِ: التَّشْيَةُ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ (٢)، وَالْأَشْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: السَّالِمُ (٢)، وَالْأَشْمَاءُ الْخَمْسَةُ ، وَالْأَشْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.

فَأَمَّا (٤) التَّشْنِيَةُ: فَتُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ: فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

⁽١) عند ابن يعلى (ق٥٦أ) والمكودي (ص٧) والسنهوري (ق٩١٠): «نُصِبَ» و«خُفِضَ» و«خُفِضَ» و «جُزمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و «يُخْفَضُ» و «يُجْزَمُ».

⁽٢) قال الرملي (ص٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال الأزهري (ق٩١): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص٤٠): «السالم نعت لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.

وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٠/١) أن يكون السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهه، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

⁽٣) قال الرملي (ص٩٧): «وفي نسخة: السِّنَّةُ؛ بزيادة هنوك»اه. وقال البيجوري في شرح نظم العمريطي (ص٩١): ووقع في بعض نسخه (يعني الآجرومية) الأسماء الستة بزيادة الهن.

⁽٤) عند الونائي (ق٨٦أ): «أما»، دون فاء.

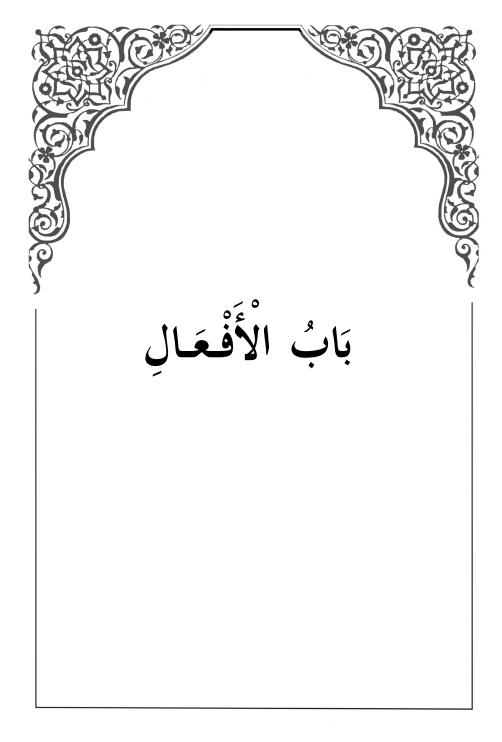
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ (١): فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُخْفَضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ^(٢)، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا^(٣).

(١) قال الرملي (ص٩٧): «وفي نسخة: السِّتَّةُ».

⁽٢) في «س» وعند النجم (ق٠١٠): «بِثُبُوتِ النُّونِ»

⁽٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٢٦ب) والسنهوري (ق٠٦أ): «بحذف النون».



بَابُ الْأَفْعَال

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ. نَحُوُ('): ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ '). فَالْمَاضِي مَفْتُوحُ الْآخِرِ (٣) أَبَداً. وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَداً.

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أُوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ (٥) أَبَداً، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبُ أَوْ جَازِمٌ.

(١) في «م» وعند السنهوري (ق٢١أ): «نحو قولك».

⁽۲) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق۲۷أ) والمكودي (ص۸) والسنهوري (ق۲۱أ) والكفيري (ق۳۲أ): « نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص۸۰۱).

⁽٣) في «ز»: «فَالماضِي مَفْتُوخُ أَبَداً»، دون ذكر كلمة الآخر.

⁽٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومُ الآخِرِ أَبَداً» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَداً».

⁽٥) في «خ» و«ك»: «وَهُو مَرْفُوعُ الآخِرِ أَبَداً»، بزيادة كلمة الآخر.

فَالنَّوَاصِبُ (١) عَشَرَةٌ، وَهِيَ (٢): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ (٣)، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ كَيْ، وَلَامُ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ. وَلَامُ وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا، وَلَامُ الْأَمْرِ وَالدُّعَاءِ (٥)، وَ (لا» فِي النَّهْيِ وَالدُّعَاءِ (٥)، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ (٢)، وَأَيْنَ (٧)، وَأَنَّى، وَمَثْمُا، وَكَيْفَمَا، وَإِذْمَا، وَإِذْا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً (٨).

(١) في «ن» وعند السنهوري (ق٤٢أ) والبجائي (ق٣١أ): «وَالنَّواصِبُ» بالواو لا بالفاء. قال الكفراوي (ص٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اهـ، وقال الأزهري (ق١١): «وقرن بالفاء لما في الكلام من معنى الشرط، والتقدير: إن أردت تعدادها».

(٢) ﴿ وَهِيَ ﴾ ليست عند الخطيب الشربيني (ص١١١).

(٣) عند السنهوري (ق٢٢أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

(٤) في «ن»: «وَلَامُ الْأَمْرِ، وَلَامُ الدُّعَاءِ».

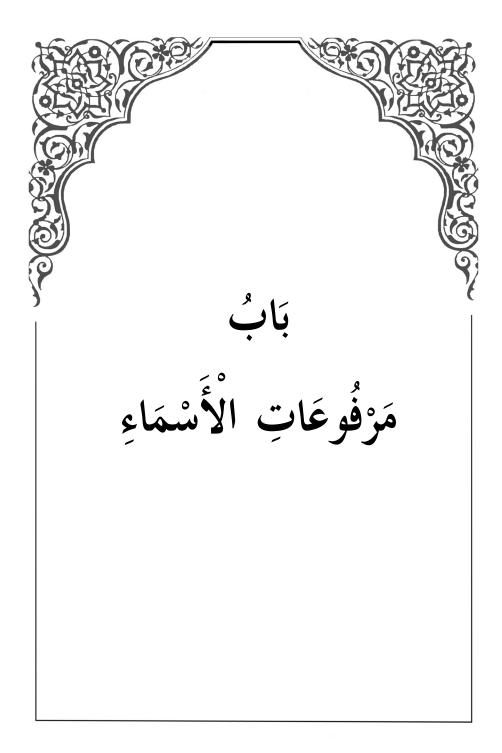
(٥) في «ك»: «وَلَا فِي النَّهْي، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع»: «وَأَيْنَ وَأَيَّانَ»، بتقديم أين.

(V) عند الخطيب الشربيني (ص١٢٧): «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ز» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق٣٣أ) ولا السنهوري (ق٢٧ب) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٢٩).

وعبارة «إِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق ١١) وقد أشار الكفراوي (ص٥٥) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ويوجد في بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي(ص١١٨-١١٩) والإبياري (ق٥٥) والونائي (ق٣٩).



بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةُ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبَرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخُواتِهَا، وَالنَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ (١) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالْبَدَلُ.



⁽١) في «ع» و«ك» و«ك» و« ل» وعند ابن يعلى (٣٥أ): «وَهِيَ». قال الرملي (ص١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلَهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ (١).

فَالظَّاهِرُ^(۲) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ،

(۱) قال العشماوي (ص۲۶): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهم، وقال الونائي (ق ٤١): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، وبرفعهما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وبنصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق٥٣ب -٣٦أ) والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق٠٣أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١أ) والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإبياري (ق٥٠-٥٧) والنجم (ق٢١ب-١١) والكفيري (ق٤٧ب) والونائي (ق١٤ب-٢٤أ) وزاد الخطيب والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وورد النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص٨-٩) والحلبي (ص٢٩٢) والحلبي (٢٩٢) والأزهري في شرحه (ص٢٠) والكفراوي (ص٢٥-٦) على النحو الآتي: «فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ،

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ^(۱)، نَحْوُ قَوْلِكَ^(۲): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَ.



وَتَقُومُ الْهِنْدَانِ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ، وَتَقُومُ الْهُنُودُ، وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ الْهِنُدَاتُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي (ص ١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل...ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو قام، ومضارع وهو يقوم»اهـ وقال الخطيب الشربيني (ص ١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر المصنف منها أربعة أمثلة».

⁽۱) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص١٠) ولا السنهوري (ق٣٠٠) ولا ولا الأزهري في إعرابه (ق٢١أ) ولا الرملي (ص١٢) ولا الأزهري أي إعرابه (ق٢١أ) ولا الرملي (ص٢٦) ولا النجم (ق١١أ) ولا الكفراوي (ص٦٦) ولا الونائي (ق٢٤أ).

⁽٢) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْإسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.

فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرِمَ عَمْرٌو. عَمْرٌو.

وَالْمُضْمَرُ (١) اثْنَا عَشَرَ (٢)، نَحْوُ

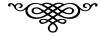
(۱) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق٣٧أ) والمكودي (ص١١) والسنهوري (ق٣٣أ) جاء النص على النحو الآتي: «وَالمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وما أشبه ذلك».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل». وورد النص عند الرملي (ص١٣٢) والونائي (ق٤٤أ): «والمضمر نحو قولك: ضُرِبْتُ، وضُرِبْتَ، وَضُرِبْتَ، وَصُرِبْتِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضُرِبْتِ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

(٢) اثنا عشر توجد في «س» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص٤٤) والعشماوي (ص٢٥) وطبعة السعادة (ص٩) والحلبي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهري في إعرابه (ق١٦٠)=

قَوْلِكَ (١): ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُنَ، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُو، وَضُرِبُنَ (٢).



⁼ ولا في شرحه (ص٢٢) ولا الإبياري (ق٦٣ب) ولا النجم (ق٧١ب) ولا الكفيري (ق٩٧أ) ولا الكفراوي (ص٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.

⁽١) في «ي»: «وَهِيَ»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

[&]quot; (٢) في «م» و«ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق١٢٠) والكفيري (ق٩٧أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ.»

بَابُ الْمُئِتَدَأِ وَالْخَبَر

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ (١). وَالْخَبَرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ (٢).

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (٣).

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ (٤): أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ، وَأَنْتِ، وَأَنْتُ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ.

نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْخَبَرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

⁽١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص١١).

⁽٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

⁽٣) «ذكره» لا توجد في «ن» ولا عند الإبياري (ق٦٥ب).

⁽٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ(١) نَحْوُ قَوْلِكَ(٢): زَيْدٌ قَائِمٌ(٣).

وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ (٤)، وَالظَّرْفُ، وَالْفَعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرهِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥): زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٦).

(١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره».

⁽۲) «قولك» ثابتة في «أ» و «خ» و «ك» و «ن» و «ن» و «ن» و «ي» وعند السنهوري (ق07) والأزهري في إعرابه (ق01) وشرحه (07) والرملي (07) والإبياري (07) والكفيري (07) والونائي (07).

⁽٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص٥٥) والكفراوي (ص٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص٢٦) والرملي (ص٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإبياري (ق٥٦ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق ٤١) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (٣٥) ولا الأزهري في إعرابه (ق ياب) ولا النجم (ق٨١ب) ولا الكفيري (ق٨٨) ولا الونائي (ق٥٤ب).

⁽٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ١٤أ) والسنهوري (ق ٣٥أ) والرملي (ص ١٣٦): «المَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو.

⁽٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص١٢) ولا الرملي (ص١٣٦) ولا الونائي (ق٤٦أ).

⁽٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءً (١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ (٢) وَظَنَنْتُ (٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأُمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرْفَعُ الإسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.

وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَيُصْبِحُ وَيُصْبِحُ

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً (٣)، وَلَيْسَ عَمْرٌ و شَاخِصاً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

⁽١) في «ن»: «أَقْسَامٍ» بدلاً من أَشْيَاءَ، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (٥) في «ن»؛ ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهري في شرحه (ص٢٦) ولا الإبياري (ق٠٧أ) ولا النجم (ق٩١أ).

⁽٢) عند الخطيب (ص٩٥١) والكفراوي (ص٩٧): «وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا».

⁽٣) قال الرملي (ص٩٤١): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائما»، وكذا أشار الونائي (ق٨٤أ) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق٢٠٠) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِماً، وَكُنْ قَائِماً».

وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ. وَهِيَ: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ (١)، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ. تَقُولُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢).

وَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ^(٣)، وَلَكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ (٤)، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّع.

(١) في «خ» و«س» و« ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤) والمكودي (ص١٣) والأزهري في شرحه (ص٢٧) والإبياري (ق٢٧ب): ﴿وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.

⁽٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و «م» و «ن» وعند المكودي (ص١٣) وفي طبعة السعادة (ص١١) والحلبي (ص٢٩٤) وعند الخطيب الشربيني (ص١٦٨).

وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق٤٤) ولا السنهوري (ق٣٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٥١ب) ولا شرحه (ص٢٨) ولا الرملي (ص٥٣٥) ولا الإبياري (ق٧٦أ) ولا النجم (ق٢١أ) ولاالكفراوي (ص٨٤) ولا الونائي (ق٨٤ب).

⁽٣) عند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨): «لِلتَّأْكِيدِ». فائدة: قال السنهوري (ق ٣٩أ): «كان الصواب أن يسقط اللام أو المعنى» اهم، يعني أن تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».

⁽٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٤٤أ) والأزهري في إعرابه (ق١٦-١١أ) وشرحه (ص٢٨) والإبياري (ق٧٤أ) والعشماوي (ص٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبيهِ، وَلَكِنَّ لِلاسْتِدْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ^(۱) وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ^(۲) وَالْخَبَرَ عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا (٣).

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَرَأَيْتُ، وَرَأَيْتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ (٤).

تَقُولُ^(٥): ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً^(٦)، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً^(٧)، وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً^(٧)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) عند الخطيب الشربيني (ص١٦٩): «ظُنَّ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق٧٤ب) والونائي (ق٩٤ب): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ».

⁽٣) «عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشربيني (ص١٦٩)، وقوله «لَهَا» فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

⁽٤) قال السنهوري (ق ١٤ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

⁽٥) من قوله: تَقُولُ إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٤١ب).

⁽٦) في «ن»: «قَائِماً» بدلا من مُنْطَلِقاً.

⁽٧) عند الكفراوي (ص٨٦) بدل هذا المثال: «وَخِلْتُ الهِلَالَ لَائِحاً».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ^(١) فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ^(٢)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَتَعْرِيفِهِ

تَقُولُ: قَامَ^(٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلَ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ أَشْيَاءً (٤): الْإِسْمُ (٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةُ الْمُعْمَ الْمُبْهَمُ وَأَنْتَ، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ الْمُبْهَمُ وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: وَيُولِاسْمُ اللَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَوُلَاءِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلام (٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

⁽١) في «ن» وعند ابن يعلى (٤٩ب) والمكودي (ص١٤): «لِمَنْعُوتِهِ».

⁽٢) عند السنهوري (ق ١٤ب): «وَجَرِّهِ».

⁽٣) في «ل» و«م» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص١٧٤): «جَاءَ».

⁽٤) «أَشْيَاءَ» ليست عند السنهوري (ق٤٤أ).

⁽o) «الاسم» لا توجد في «أ» و«ع» وليست عند النجم (ق٢٢أ).

⁽٦) في «أ» و«ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٣١) والنجم (ق٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فليس فيها كلمة: الاسم.

⁽٧) عند الإبياري (ق٨٨أ): «كَزَيْدٍ»، بوجود الكاف بدلا من نحو.

⁽٨) ﴿ وَالنَّغُلَامِ ﴾ ليس في نسخة النجم (ق٢٦أ).

والنَّكِرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ (١) بِهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ (٢).

وَتَقْرِيبُهُ^(٣): كُلُّ مَا صَلَحَ^(٤) دُخُولُ الْأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ^(٥).



(۱) عند النجم (ق ۲۲ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».

(٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرهِ».

(٣) في «أَ» و«م»: وَتَعْرِيفُهُ، بدلًا من: وَتَقْرِيبُهُ.

⁽٤) عند الرملي (ص٥٩) والكفيري (ق٨٩أ): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاءفي «أ» وعند ابن يعلى (ق٤٤)، والمكودي (ص٥١): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه. فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».

⁽٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق٧١ب) والكفراوي (ص٩٢) والونائي (ق٤٥أ) : «الوَّجُل وَالغُلَام»، وجاء في «ن»: «الرَّجُل وَالْغُلَام وَالْفَرَس وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَطْف

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشَرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، وَإِمَّا (١)، وَبَلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعِ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعِ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَخْذُومٍ جَزَمْتَ. أَوْ عَلَى مَخْذُومٍ جَزَمْتَ.

تَقُولُ: قَامَ $^{(7)}$ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو $^{(7)}$.

⁽١) «وَإِمَّا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق٤٥ب) وكذلك حرف العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.

وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى نص على أن ابن آجروم لم يذكر حرف العطف إما، فقال عند حديثه على أو: «ونظيرتها إما، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتها الواو» اهم، وقال أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما يسعه هذا المختصر.

⁽۲) في «أ» و«ز» و«ي»: «جَاءَ» بدلا من قام.

⁽٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة (ص١٣) والحلبي (ص٢٩) والإبياري (ق٢٩ أبالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الباقية، ولا في أيِّ من الشروح المعتمدة في التحقيق، قال ابن يعلى (ق٥٥): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اهـ، وقال الكفراوي (ص٥٩ - ٩٦):

بَابُ التَّوْكِيدِ

التَّوْكِيدُ^(۱) تَابِعُ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ، وَتَعْرِيفِهِ^(۱).

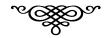
«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال...ومثال الثالث: لم يقم ويقعد زيد».

(١) عند السنهوري (ق٥١) والرملي (ص٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: التوكيد تابع...».

(۲) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص۱۳) وعند الأزهري في إعرابه (ق ۱۱أ) والكفيري (ق ۱۰۰ب): «وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِه»، بزيادة تنكيره، قال الأزهري والكفيري مع اتحاد عبارتيهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص ٢٩) وليست عند ابن يعلى (ق ٥٠أ) ولا المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ١٥أ) ولا الأزهري في شرحه (ص ٣٣) ولا الرملي (ص ٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٩٨) ولا النجم (ق ٢١أ) ولا الكفراوي (ص ٩٧) ولا الونائي (ق ١٥أ) ولا العشماوي (ص ٣٣) وجاءت عند الإبياري بالسواد.

قال المكودي: «فهم من اقتصاره على التعريف أن التوكيد لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اهم، وقال الأزهري في الشرح (ص٣٣): «ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اهم، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكير؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اهم، وكذا نص الرملي والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكير.

وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ، وَأَجْمَعُ، وَقَوَابِعُ أَجْمَعَ، وَهِيَ (١): أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ تَقُولُ: قَامَ (٣) زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَجْمَعِينَ.



(١) عند العشماوي (ص٣٢): «وَهُوَ».

⁽٢) (﴿وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» لا توجد في (﴿خَ» و (﴿لَ» وليست عند المكودي (ص١٦) ولا السنهوري (ق١٥) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨١أ)، وقد ورد النص في (ن) وعند ابن يعلى (ق٥٥أ) والرملي (ص٠١٦): (وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع. (٣) في (﴿يَ»: ﴿جَاءَ»، بدلا من: قَامَ.

بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى (١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ. الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ (٢): قَامَ (٣) زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَه، وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْداً الْفَرَسَ، أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: الْفَرَسَ، فَعَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ (٤).

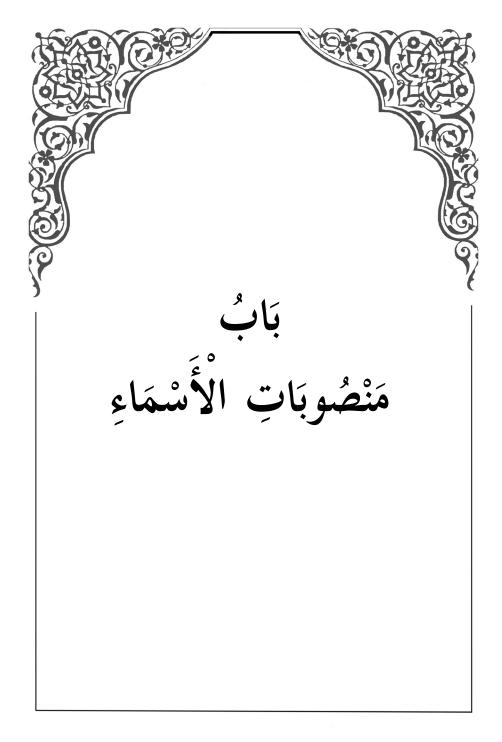


⁽١) في «م» وعند الكفراوي (ص٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ» دون ذكر حرف الجرعلى، وقال الإبياري (ق٩٩): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».

⁽٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق.٦أ). وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص٣٤) والنجم (ق٢٥أ) والكفيري (ق.١٠أ) : «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

⁽٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص١٦) والسنهوري (ق٢٥ب) والخطيب الشربيني (ص٢٠٦) والنجم (ق٥٢أ) والكفيري (ق١٠١أ): «جَاءَ» بدلا من «قَامَ».

⁽٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.



بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ⁽¹⁾، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَظَرْفُ النَّمْيِيزُ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ، وَالْمُشَتْثَنَى، وَاسْمُ لَا⁽¹⁾، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

(١) في «ك»: «أَرْبَعَةَ عَشَرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر.

قال المكودي (ص١٧): «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية».

ووافقه الأزهري فقال في إعرابه (ق٩٩ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبر ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر».

وقال السنهوري (ق٤٥): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول». وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع».

(٢) في «ز» والأزهري في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق٢٦ب): «وَاسْمُ لَا وَالمُسْتَثْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ^(۱)، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا (٢)، وَالْمَطْفُ، وَالنَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ (٣) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالْتَوْكِيدُ، وَالْبَدَلُ (٤).



(۱) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق٥٩٠) والرملي (ص٢١٨) والكفيري (ق٠٩٠) والكفراوي (ص٢٠١) والونائي (ق٠٦٠).

(٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص ٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِها»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».

(٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٩٥ب) والأزهري في شرحه (ص٣٦) وفي إعرابه (ق٩١ب): «وهي»، وقال الرملي (ص٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».

فائدة: قال الإبياري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيثه؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».

(٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها...» بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو....» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق٤٥أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (١٩٩ب) ولا الكفيري (ق٩٠أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ (١): الْإسْمُ الْمَنْصُوبُ (٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ (٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ (٤): ضَرَبْتُ زَيْداً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.

وَهُوَ قِسْمَانِ (٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

(١) في «أ» وعند النجم (ق٧٧ب) والكفيري (ق٩٠١ب): «المَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السنهوري (ق٥٥أ)، قال السنهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسنهوري (ق٥٥أ) والونائي (ق٢١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص٥١) والحلبي (ص٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق٠٦أ) والمكودي (ص٧١) والأزهري في إعرابه (ق٠٢أ) وفي شرحه (ص٣٧) والرملي (ص٩١) والخطيب الشربيني (ص٢١١) والإبياري (ق٩٩ب) والنجم (ق٧٢ب) والكفيري (ق٩٠ب) والكفراوي (ص٣٠١) والعشماوي (ص٣٤).

قال السنهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص٥١) وعند الأزهري (ق٢٠ أ) والإبياري (ق١٠) في «أ» والونائي (ق٢١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلبي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق.٦أ) والبجائي (ق.٢أ) والكفراوي (ص.١٠٣): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْن». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ (١): ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكَ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَكُ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهُ، وَضَرَبَهُنَا.

وَالمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ (٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ،



⁽۱) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص٥١) والحلبي (ص٢٩٧): «وَهِيَ» بدلاً من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشربيني (ص٢١٢) والإبياري (ق٠٠٠ب) والونائي (ق٢١أ): «نَحُوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

⁽٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشربيني في هذا الموطن (ص٢١٤) والإبياري (ق٢٠١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْمَصْدَر

الْمَصْدَرُ(١): هُوَ الْإَسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ (٢): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.

وَهُوَ قِسْمَانِ^(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌٌّ.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظُ فِعْلِهِ (٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ (٥): قَتَلَتُهُ قَتْلاً (٦).

⁽۱) في «ل» و«م» وعند السنهوري (ق٧٥أ) والأزهري (ق٠٢ب) والرملي (ص٢٢٣) والكفيري (ق٢١١ب) والكفراوي (ص١٠٣): «بَابُ المَصْدَرِ وَهُوَ الاسْمُ...»، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.

⁽٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص١٨) ولا الخطيب الشربيني (ص٢١٨).

⁽٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن» وعند المكودي (ص١٨): «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْن...».

⁽٤) عند المكودي (ص٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظَ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٠٦أ) والسنهوري (ق٥٧أ) والأزهري في إعرابه (ق · ٢ ب) والرملي (ص ٢ ٢) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظ»، قال الأزهري: «فإن: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».

⁽٥) عند الكفراوي (ص١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.

⁽٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوساً وَقَعَدْتُ قُعُوداً»، بدلا من: قتلته قتلا، وجاء في «م» زيادة على المثبت من المتن: وَضَرَ بْتُهُ ضَرّ باأ.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ قُعُوداً، وَقُمْتُ وُقُوفاً (١).



(۱) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٦) والحلبي (ص٢٩٧) والمكودي (ص١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق.٦٠ب) ولا السنهوري (ق.٥١) ولا الأزهري في إعرابه (ق.٢١) ولا شرحه (ص.٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص.٢٢) ولا الخطيب الشربيني (ص.٢١) ولا الإبياري (ق.٤٠١) ولا النجم (ق.٤١) ولا الكفراوي (ص.١٠٧) ولا الونائي (ق.٢٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظُرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي». نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدْوَةً، وَبُكْرَةً، وَسَحَراً، وَغَداً، وَعَتَمَةً (١)، وَصَبَاحاً، وَمَسَاءً، وَأَبَداً، وَأَمَداً، وَحِيناً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي». نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوُرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ (٢)، وَهُنَا، وَثَمَّ (٣)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



⁽١) في «ك» بعد وعتمة: «وَعِشَاءً»، وفي «أُ» و«ي»: بعد وحينا: «وَوَقْتاً».

⁽۲) في «أ» و«خ» و«س» و«ع» و«ك» و«م» و«ي» وعند ابن يعلى والمكودي (ص١٨) والأزهري في إعرابه (ق٢١٠) والرملي (ص٢٣٠) والإبياري (ق٨٠١أ): «وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ وَجِذَاءَ».

⁽٣) في «س» وطبعة السعادة (ص١٦): «وَتُمَّ وَهُنَا».

بَابُ الْحالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنَ الْهَيْتَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجاً، وَلَقِيتُ عَبْدَ اللهِ رَاكِباً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ^(٣) الْحَالُ^(٤) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ^(٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَام، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

(۲) «قَوْلُكَ» لا توجد في «خ» و«ز» و«س» و«ع» وليست عند المكودي (ص١٩) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١ب) ولا الرملي (ص٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص٢٢) ولا النجم (ق٣١١) ولا الكفيري (ق٥١١ب) ولا الكفراوي (ص١١) ولا الونائي (ق٤٦أ).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق٦٣) والسنهوري (ق٠٦أ) والأزهري في شرحه (ص٤٠).

(٣) في «ع» وعند المكودي (ص٩١) والإبياري (ق١١٠) والنجم (ق٣١) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق٢٢أ).

(٥) في «ع» وعند المكودي (ص٩١) والإبياري (ق١١٠) والنجم (ق٣١) والعشماوي (ص٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

⁽١) في «أَ» و«خ» و«ز» و«ك»: ﴿أُبْهِمَ».

بَابُ التَّمْيِيز

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإَسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنَ النَّوَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(۲): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً، وَتَفَقَّاً بَكْرٌ شَحْماً، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً.

وَلَا يَكُونُ (٣) إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ (٤).

⁽١) في «أ» و«خ» و«ز» و«ك»: «أُبْهِمَ».

⁽٢) «قَوْلُكَ» لا توجد في «س» و«ع».

⁽٣) في «س» و«م» و«ي» وطبعة الحلبي (ص٢٩٨) وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢٠) وفي شرحه (ص٤٤ خارج الأقواس) والكفيري (ق٨١١ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ»، بزيادة لفظ التمييز، ولا يوجد عند الباقي، قال الكفراوي (ص١١١): «يكون فعل مضارع متصرف من كان الناقصة، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر في محل رفع يعود على التمييز».

⁽٤) (وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ» توجد في (أ» و(س» و(م» و(ن) وفي طبعة السعادة (ص١٧) والحلبي (ص٢٩) وعند ابن يعلى (ق٤٦أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) والإبياري (ق٤١١أ) والكفراوي (ص٢١١) والكفيري (ق١١٩أ) والونائى (ق٥٦ب) والعشماوي (ص٣٠).

وليست في النسخ الخطية الستة الأخرى، ولا عند السنهوري (ق ٢٦ب) ولا الأزهري في شرحه (ص ٤٠) ولا الرملي (ص ٢٤) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٦) ولا النجم (ق ٣٦أ).

بَابُ الْإِسْتِشْاءِ(١)

وَحُرُوفُ الْإَسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ، وَهِيَ: إلَّا، وَغَيْرُ، وَسِوًى، وَسُوًى، وَسُوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.

فَالْمُسْتَشْنَى بِ "إِلَّا" يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامَّا (٢) مُوجَباً (٣)، نَحْوُ (٤): قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْراً.

وَإِنْ (٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيّاً تَامّاً (٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (٧)، نَحْوُ (٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ (٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْداً.

⁽١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق٢٤ب) والسنهوري (ق٢٤): «بَابُ المُسْتَثْنَي».

⁽٢) «تَامّاً» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهوري (ق٦٤ب).

⁽٣) عند ابن يعلى (ق٦٥أ) والمكودي (ص٢٠) والأزهري في إعرابه (ق٢٦أ) والونائي (ق٦٦أ): «مُوجَباً تَامّاً».

⁽٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي» : نَحْوُ قَوْلِكَ.

⁽٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من وَإِنْ.

⁽٦) في «أُ»: «تَامَّاً مَنْفِيّاً».

⁽V) «عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهوري (ق٥٦أ).

⁽A) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».

⁽٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ك» و«ك» وعند ابن يعلى (ق٥٦) والمكودي (ص٢٠) والسنهوري (ق٥٦أ) والرملي (ص٤٤٢) والإبياري (ق٥١١ب): «مَا قَامَ أَحَدُ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً (١) كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحُوُ (٢): مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ (٣) إِلَّا زَيْداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ. وَالْمُسْتَثْنَى بِهِ: غَيْرٍ، وسِوًى، وَسُوًى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لا غَيْرُ. وَالْمُسْتَثْنَى بِهِ: خَلا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، وَالْمُسْتَثْنَى بِهِ: خَلا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ، وَعَدَا عَمْراً وعَمْرٍو (٢)، وَحَاشَا زَيْداً وزَيْدٍ (٥)، وَعَدَا عَمْراً وعَمْرٍو (٢)، وَحَاشَا زَيْداً وَزِيدِ (٧).

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ المَنْفِيُّ نَاقِصاً»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصاً مَنْفِيًاً».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند الونائي (ق٦٦أ): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق٥٦ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْداً، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْداً وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرِو» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ القَوْمُ خَلاَ عَمْراً وَعَمْرو.

(٦) عند المكودي (ص٢٠): «وَقَامَ القَوْمُ عَدَا عَمْراً وَعَمْرِو» وفي «م» وعند النجم (ق٣٣أ) والكفيري (٢٠١ب): «وَعَدَا زَيْداً وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السنهوري (ق٦٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق٢٢أ) ولا الإبياري (ق٨١١أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص٥٤) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص١٨) والحلبي (ص٩٩): «وَحَاشَا بَكْراً وَبَكْرٍ».

بَابُ «لَا»

اعْلَمْ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ^(۱) بِغَيْرِ تَنْوينٍ إِذَا: بَاشَرَتِ النَّكِرَةَ^(۲)، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»^(۳)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ (٤)، وَوَجَبَ تَكْرَارُ (لَا)(٥)، نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.

وَإِنْ (7) تَكَرَّرَتْ (7): جَازَ إِعْمَالُها وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ (7): لَا رَجُلَ

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق٢٦أ) والمكودي (ص٢١): «تَنْصِبُ النَّكِرَةَ».

⁽٢) في «ز» وعند الإبياري (ق٩١١ب): النَّكِرَاتِ بدلا من النَّكِرَةِ.

⁽٣) كلمة «لًا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق٦٧ب).

⁽٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

⁽٥) عند السنهوري (ق٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا».

⁽٦) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٩٩) وعند الرملي (ص٢٥١) والنجم (ق٣٣ب) والكفراوي (ص٢٢): «فَإِنْ»، بالفاء.

والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١) والسنهوري (ق٦٧ب) والأزهري في إعرابه (ق٢٢ب) وفي شرحه (ص٤٤) والكفيري (ق٢١١ب).

⁽٧) في طبعة الحلبي: «فَإِنْ تَكُرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

⁽٨) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٥) والكفراوي (ص٢٣): «فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ» بدلًا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية، والأزهري في إعرابه (ق٢٢) وباقى الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةُ(١).

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص٢١).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ، وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّةُ (١) بِالمُضَافِ.

فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ^(٢) عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ (٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.



(١) عند الخطيب الشربيني (ص٤٥٢) والونائي (ق٠٧أ) والعشماوي (ص٤٠): «وَالشَّبِيهُ».

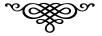
⁽٢) عند المكودي (ص٢٦): «فَالمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ يُبْنَيَانِ...» دون أما، ولا فاء فيبنيان.

⁽٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أما، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ: يَاغُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْراً مِنْ عَمْرٍو، وَيَاطَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ^(۱) بَيَاناً^(۲) لِسَبَبِ وُقُوعِ الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): قَامَ زَيْدٌ^(٤) إِجْلَالاً لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ.



⁽١) عند المكودي (ص٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

⁽٢) في «س»: «عِلَّةً» بدلا من بيانا.

⁽٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص١٢٥) ولا الونائي (ق٧١أ) وبالسواد عند الإبياري (ق٢٢أ).

⁽٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ^(۱): الإسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ^(۲).

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةَ.

وَأَمَّا خَبَرُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِها، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ وَأَخُواتِهَا (٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا (٥) فِي الْمَرْفُوعَاتِ (٦).

وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ (٧) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ (٨).

(١) عند المكودي (ص٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».

⁽٢) في «ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق٥٦ب): «الَّذِي يُذْكَرُ بَيَاناً لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإبياري (ق٢٦١) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.

⁽٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص٢٢) ولا الكفراوي (ص٢٦).

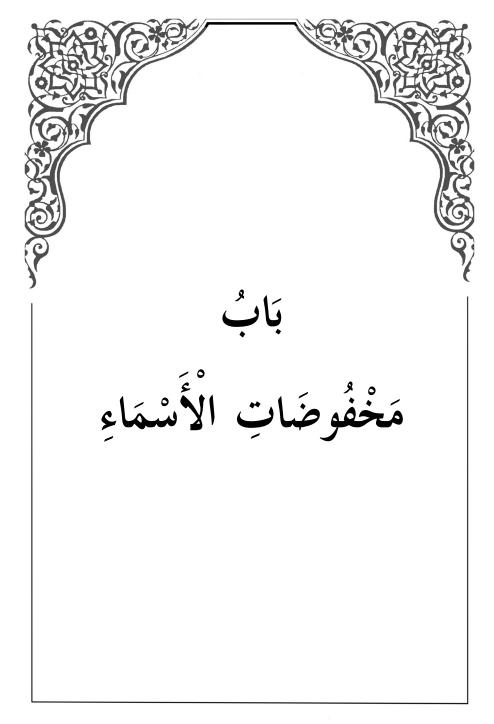
⁽٤) عند الخطيب الشربيني (ص٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ».

⁽٥) عند السنهوري (ق٧٧): «ذِ كُرُهُ»، وعند الخطيب (ص٢٦٤) والإبياري (ق٧٢١ب): «ذِ كُرُهَا».

⁽٦) في «ن»: «فِي بَابِ المَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

⁽٧) عند السنهوري (ق٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والنجم (ق٣٥): «قَدْ».

⁽٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا».



بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ (١): مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ (٢).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُو مَا يُخْفَضُ بِد: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَعَلَى، وَعَلَى، وَوَعَلَى، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ (٣) الْقَسَم، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ (٤)، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبَّ (٥)، وَمُذُرُ (٧)، وَمُذُرُ (٧).

⁽۱) في طبعة السعادة (ص ۲۰) والحلبي (ص ٣٠٠) والونائي (ق ٢٧ب): ﴿ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ﴾ ، وفي «أ» و «م» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٧) والنجم (ق ٣٥): ﴿ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ﴾ ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهري في إعرابه (ق ٢٦أ)، ولا باقى الشروح.

⁽٢) عند الرملي (ص٢٦٤): «وَتَابِعُ المَحْفُوضِ».

⁽٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلبي (ص٣٠٠) وعند المكودي (ص٢٣) والأزهري في شرحه (ص٤٦) والخطيب الشربيني (ص٢٦) والنجم (ق٥٣ب): «وَبِحُرُوفِ».

⁽٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق٧٧ب).

⁽٥) «وَبِوَاوِ رُبَّ» ليست عند الكفراوي (ص٢٩)، ووقعت عند السنهوري (ق٧٧ب) بعد قوله: «وَفِي، وَرُبَّ…».

⁽٦) عند السنهوري (ق٧٤ب) والونائي (ق٥٧أ): «وَمُذْ».

⁽٧) قال السنهوري (ق٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأُمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ^(۱) قَوْلِكَ^(۲): غُلَامُ زَيْدٍ. وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ^(۳). فَاللَّامِ نَحُوُ⁽³⁾: غُلامُ زَيْدٍ، وَالذِي يُقَدَّرُ بِمِن، فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِن، نَحُوُ⁽⁶⁾: غُلامُ زَيْدٍ، وَالذِي يُقَدَّرُ بِمِن، نَحُوُ⁽⁶⁾: غُلامُ وَخاتَمُ حَدِيدٍ⁽¹⁾.

(١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإبياري (ق٣٦١أ) والكفيري (ق٣٠أ): نَحْوُ، دون فاء.

⁽٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص٢٣) ولا العشماوي (ص٤٢).

⁽٣) في «ع» وعند الأزهري في شرحه (ص٤٦-٤٧) والخطيب الشربيني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق٥٣ب) والكفراوي (ص٢٦٠) ورد النص على النحو التالي:

[﴿]وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَايُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَمَايُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبُ خَزِّ، وَبَابُ سَاج، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

⁽٤) في (خ) و ((ز): ((نَحْوُ قَوْلِكَ)).

 ⁽٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

⁽٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق ١٣٠٠) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٦٠): «وَخَاتَمُ فِضَّةٍ»، وفي طبعة الحلبي (ص ٣٠٠): وَاللهُ أَعْلَمُ.

قائمة الموضوعات

۰	تصدير بقلم د. محمد حسان الطيان
٩	مقدمة
۱۱	أولاً: ترجمة الإمام ابن آجروم
	اسمه وكنيته ونسبه ونسبته
	مولده
۱۳	شيوخه وتلاميذه
	مكانته وثناء العلماء عليه
۱٥	مصنفاته وفاته
	ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية
۱٦	اسم الكتاب
	مكانة المقدمة وثناء العلماء عليها
	موضوعاتها ومباحثها
۱۹	منهج مؤلفها
۱۹	طبعاتها
۲۱	عناية العلماء بها
۲۱	الشروح
۲۳	كتب إعراب ألفاظها
۲٤	المنظومات
۳٦	ثالثاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
	نص المقدمة الآجرومية
٤١	تعريف الكلام وأقسامه

٤٣	باب الإعراب
٤٧	باب معرفة علامات الإعراب
٥٧	باب الأفعال
۲۲	باب مرفوعات الأسماء
٦٤	الفاعل
٦٦	المفعول الذي لم يسم فاعله
٦٨	المبتدأ والخبر
٧٠	العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٧٣	النعت
٧٥	العطف
٧٦	التوكيد
٧٨	البدل
٧٩	باب منصوبات الأسماء
۸۳	المفعول به
۸٥	المصدر
۸٧	ظرف الزمان وظرف المكان
۸۸	الحال
۸٩	التمييز
۹.	الاستثناء
97	لا النافية للجنس
٩٤	المنادى
90	المفعول من أجله
97	المفعول معه
99	باب مخفوضات الأسماء
١.	فهرس الموضوعات